حرية
عدالة
مواطنة

البديل

اسبوعية-سياسية-مستقلة

رئيس التحرير : حسام ميرو

العدد (١٣٨) ٢٠١٤/٠٥/٤ م | www.al-badeel.org | Issue (138) 4/05/2014

مستقبل القوى الإسلامية في سوريا

حسام ميرو

لاشك أن القوى الإسلامية، وعلى مختلف تنوعاتها وتنويعاها، راحت تكتسب مع عسكرة الانتفاضة السورية زخماً كبيراً على الساحة السورية، لكن، ثمة تحولات كثيرة جرت في الميدان العسكري نفسه، خاصة لجهة تعدد الفصائل الإسلامية، وتعدد مرجعياتها على كافة الصعد، كما جرت تغيّرات في العالم العربي مرتبطة بالموقف العام من الإسلام السياسي، وهنا يمكن ذكر حالتين مهمتين، الأولى تتعلق بمجريات 30 يونيو/ حزيران 2013 في مصر، وإبعاد الإخوان المسلمين عن الحكم، ، والحالة الثانية تتعلق بالقرارات الأخيرة التي أصدرتها المملكة العربية السعودية المتعلقة بالإخوان المسلمين والتنظيمات الجهادية، وما يتفرع عنها من قرارات تنفيذية.

وتالياً، فإنه من المشروعية بمكان ، أن يكون السؤال حول مستقبل القوى الإسلامية في سوريا سؤالاً أساسياً في تقصي ما يمكن أن يجري من تحولات لاحقة في المشهد السوري، ودور القوى الإسلامية في تحديد ملامح هذا المشهد.

بدا واضحاً أن القوى الإسلامية لم تتمكن من تحديد مرجعية واحدة لعملها من جهة الأساس الفكري، وظلت أسيرة الشعارات الفضفاضة، ولم تقدّم خطاباً سياسياً يمكن أن يلامس عموم السوريين، بما فيهم المكون السني، إذا جاز لنا نظرياً (ولو على سبيل المقاربة) أن نصنف المكون السني باعتباره كتلة مجتمعية أو عقائدية أو فكرية واحدة، بل أن قطاعات واسعة من هذا المكون راحت تكتشف التباعد الموجود بين الفكرة الأخلاقية التي تعتبر أحد روافع القوى الإسلامية وبين الممارسات الفعلية لهذه القوى، والتي نفّرت– بشكل عام– الأوساط الاجتماعية التي عملت فيها تلك القوى، خاصة لجهة احتكار النفوذ، أو القيام بممارسات لا تنسجم مع الخط الإسلامي– الاجتماعي المعتدل.

وعلى رغم وجود نقاط قوة كثيرة لدى القوى الإسلامية من توافر التمويل، إلى وفرة المنابر الإعلامية، والعلاقات الإقليمية، بالإضافة إلى عامل قوة آخر تمثل في ضعف إمكانات التيارات المحسوبة على الخط الديمقراطي العلماني، ومع ذلك فإن نقاط القوة تلك، وإن مكنتها على الأرض، إلا أنها وضعت الإسلام السياسي على المحك العملي، ولم يعد مجرد يوتوبيا تحمل الخلاص، وإنما حالة قابلة للنقد، بل للنقض، انطلاقاً من فشلها في الاستفادة من نقاط قوتها ووضعها في خدمة القضية الوطنية للثورة، وغلبة عقلية الاستئثار الفصائلي والحزبي على عملها، وهو ما دفع الفصائل الإسلامية وما زال للاشتباك فيما بينها بلغة التخوين والتكفير أو بلغة السلاح، كما راح الكثير من السوريين يجدون أن تحكم الفصائل الإسلامية بالثورة هو أحد أسباب خروجها عن مسارها، وتشتيت وحدة القوى الساعية للتغيير الديمقراطي، وهو ما برز في غير مؤتمر للمعارضة (مؤتمر توحيد المعارضة في القاهرة 2012 نموذجاً، والاجتماع التحضيري لمؤتمر قرطبة في اسطنبول، وليس أخيراً مؤتمر فيينا).

إن جزءاً لا يتجزأ من خلل القوى الإسلامية يتمثل في عدم التمييز بين المشروع السياسي للمكونات الحزبية وبين مفهوم الدولة، فإذا كان المشروع السياسي لأي تنظيم هو حق فكري وسياسي مشروع لأي جهة سياسية إلا أن الدولة يجب أن تكون على مسافة واحدة من كل المشاريع السياسية، كما لا يجب المطابقة بين مفهوم الحكومة– الحكم وبين ومفهوم الدولة.

وفي السياق نفسه، فإن تعاظم القوة لدى أطراف إسلامية جعلها تعتقد أنه يمكن لها أن تفرض رؤيتها على باقي الأطراف، وهو الأمر الذي أدى عملياً، إلى جانب عوامل أخرى، إلى إضعاف فرصة نشوء تمثيل حقيقي للقوى السياسية، يكون قادراً على خلق البديل الموضوعي للنظام.

لا شك، أن خطاب التيارات الإسلامية سقط في فخ الشعبوية، ولهذا الأمر أسباب كثيرة لا يمكن التوقف عندها في عجالة، وتحتاج إلى الكثير من البحث، لكن موقع القوى الإسلامية لاحقاً سيحتاج إلى مراجعة دقيقة لهذا الخطاب، فعلى ضوء هذه المراجعة سيتحدد إلى حد بعيد موقع الإسلام السياسي في مستقبل الصراع في سورية، كما سيتوقف مصير سورية في جزء كبير منه على طبيعة القوى الإسلامية الموجودة، فإذا ما بقيت القوى الإسلامية الراديكالية هي صاحبة الغلبة فإنه من غير المتوقع استقرار سورية في المدى المنظور، حتى لو سقط النظام.

سيطرة اقتصاد الحرب على سورية وخسائر مهولة لمجمل القطاعات

■ خاص- «البديل»:

ليس من السهولة بمكان تحري الدقة حول الخسائر الاقتصادية التي منيت بها سورية خلال مسار الأزمة، إذ أن إمكانية القيام بمسح ميداني للخسائر يبدو ضرباً من الخيال، ومع ذلك فإن الكثير من الأبحاث والتقارير تحاول تلمس مدى الخسائر بشكل تقريبي، وذلك بالاعتماد على ما هو متوافر من بيانات ميدانية، ومحاولة تحليلها، وتقديم مقاربة لها تخدم فعلياً إمكانية بناء تصور لواقع الخسائر في مجمل الأنشطة الاقتصادية، بالإضافة إلى الأضرار الكارثية التي أصابت البنى التحتية في سورية.

وقد تابعت "البديل" في الشهرين الماضيين بعض الورش التي تناولت في جانب منها واقع الاقتصاد السوري، وهي ورش عمل أقيمت في غير عاصمة أوروبية، وهدفت إلى إيجاد تصورات حول إمكانية بناء مسار آخر موازٍ لمسار المفاوضات الرئيسي في جنيف، والذي يبدو بحسب مختلف التقديرات، ومنها تقديرات الأخضر الإبراهيمي المبعوث العربي الأممي لسورية، أنه سيبقى معطلاً في الوقت الراهن، خاصة بعد تراجع أهمية الملف السوري أمام الملف الأوكراني في العلاقات الدولية.

وأشار اقتصاديون سوريون إلى أن النشاط الصناعي تأثر بنسبة تفوق 60% مما كان عليه قبل مارس/ آذار 2011، وإلى هجرة حوالي 70 % من رأس المال السوري إلى الخارج، وتقلص الاقتصاد الطبيعي بشكل كبير، وسيطرة اقتصاد الحرب في مناطق النظام أو المناطق التي خرجت عن سيطرته على حد سواء، حيث يعيش كثر من السوريين على عملهم في فصائل وميليشيات وأجهزة تابعة للنظام أو المعارضة المسلحة، وهو ما أدى إلى تراجع أهمية المجتمع المحلي في عملية الإنتاج، ومن غير المتوقع أن تكون هناك تغييرات جذرية في المدى المنظور تسهم في تقلص اقتصاد الحرب.

كما أكد خبير اقتصادي عمل لسنوات طويلة في مستوى رفيع في الدولة السورية إلى أن احتياطي النقد الأجنبي لدى النظام السوري بات أقل من ملياري دولار، ومن المتوقع نفاد هذا الاحتياطي مع بداية عام 2015.

من جهة أخرى، يجمع الاقتصاديون على أن النظام السوري تمكن من الاستمرار اقتصادياً، ليس فقط من خلال الدعم الروسي– الإيراني، وإنما بسبب تناقص مهام الدولة السورية تجاه مواطنيها، وقلة الخدمات المقدمة لهم، وهو ما يقلص النفقات إلى حد كبير، ويخفف الكثير من الأعباء المالية على النظام، وهو ما أسهم في تثبيت سعر صرف الليرة السورية أمام الدولار، لكن، من جهة أخرى، فإن القيمة الشرائية لليرة السورية تراجعت إلى حد بعيد، مع ندرة المواد في السوق، واحتكارها من قبل عدد قليل من رجالات النظام.

وفي سياق الواقع الاقتصادي الراهن، فإن السؤال حول مستقبل سورية لم يعد مرهوناً فقط بالمسار السياسي ومآلاته، وإنما أيضاً بالواقع الراهن للاقتصاد السوري وما شهده من تحولات، كما أن المسار السياسي نفسه أصبح رهناً بالصراع على احتكار الموارد من قبل النظام أو فصائل المعارضة المسلحة، ويعد قطاع النفط والغاز مثالاً صارخاً في هذا الإطار، إذ شهدت الأشهر الماضية صراعاً كبيراً من قبل الفصائل لاحتكار النفط، ووقوع حالة اقتتال داخلي للتحكم بهذا القطاع الحيوي الذي يغذي استمرارها في الحرب.

مقاتلو المعارضة ينسحبون من عاصمة الثورة

■ "رويترز"- "البديل":

قالت مجموعة مراقبة ومحطات تلفزيونية إن السلطات السورية ومقاتلي المعارضة اتفقا يوم الجمعة الماضي على وقف إطلاق النار لمدة 24 ساعة في الحي القديم بمدينة حمص للسماح لمقاتلي المعارضة المحاصرين بالانسحاب من آخر معاقلهم في المدينة التي تقع بوسط سوريا.

وسيمثل الانسحاب النهائي لمقاتلي المعارضة من المدينة التي يسميها السوريون "عاصمة الثورة" تقدماً مهما ذا مغزى لقوات الرئيس السوري بشار الأسد قبل شهر من الانتخابات الرئاسية التي من المرجح أن يعاد انتخابه فيها.

واستطاعت قوات الأسد بدعم من مقاتلين من حزب الله اللبناني الشيعي ومقاتلين عراقيين شيعة إجبار المقاتلين الأجانب على التراجع من حول دمشق ووسط سوريا على مدى العام المنصرم.

وتم إجلاء مئات المدنيين من وسط حمص في أوائل فبراير/ شباط الماضي خلال وقف إطلاق نار لدواعٍ إنسانية أشرفت عليه الأمم المتحدة والهلال الأحمر. وسمح بإدخال المواد الغذائية والأدوية للمنطقة المحاصرة.

وظل كثير من مقاتلي المعارضة هناك لكن في ظل تفوق الطرف الآخر من حيث العتاد ووقوعهم تحت الحصار تبدو فرصهم في الصمود على المدى البعيد ضئيلة.

وقال المرصد السوري لحقوق الإنسان "نص الاتفاق على وقف اطلاق النار وانسحاب مقاتلي الكتائب الاسلامية المقاتلة والكتائب المقاتلة من أحياء حمص المحاصرة باتجاه مناطق في الريف الشمالي".

وتباينت آراء سياسيين وناشطين سوريين حول الاتفاق، حيث رأى البعض أن خروج المقاتلين من حمص القديمة كان نتيجة لتخاذل قوى وفصائل المعارضة المسلحة التي لم تكترث لحصار المقاتلين، ولم تمدهم بمقومات الصمود، بالإضافة إلى "الائتلاف الوطني" المشغول بقضاياه وخلافاته على حساب القضايا الرئيسية في الثورة، والذي لم يكترث لنداء المقاتلين المحاصرين بضرورة إيجاد مؤازرة لهم من قبل الفصائل الأخرى الموجودة في ريف حمص.

كما اعتبر آخرون، أن الاتفاق ينقذ أرواح المقاتلين، وهو أفضل بكثير من أن يفقدوا أرواحهم في ظل عدم تكافؤ القوة بينهم وبين قوات النظام والميليشيات الداعمة لها.

مَسرَحة الانتخابات «الرئاسوية» السورية

فيكتوريوس بيان شمس

أثارت بعض الأسماء التي أُعلن عن ترشّحها لمنصب رئاسة الجمهورية في سورية موجة عارمة من السخرية في الأوساط المعارضة، وسخط وتنديد واستنكار في الأوساط المؤيّدة، ثم فرح عارم بعد إعلان بشار الأسد عن نيته في الترشّح، وكأنهم كانوا خائفين أن لا يفعلها. إذ كيف يعقل أن يجرؤ أحدهم على منافسة بشار الأسد على هذا المنصب ولو شكلياً؟.

للنظام السوري، كما غيره من الأنظمة العربية، لا بل و"العالم ثالثية" إن صح الوصف، توصيف سياسي أكاديمي يعتبرها أنظمة "رئاسوية"، لتمييزها عن "الأنظمة الرئاسية"، ومثالها الأبرز الولايات المتّحدة الأميركية. هنالك ثلاثة أصناف أخرى للأنظمة: "الأنظمة شبه الرئاسية"، ومثالها فرنسا. "الأنظمة البرلمانية"، ومثالها المملكة المتّحدة. "النظام المجلسي" النادر، ومثاله "الكونفيدرالية" السويسرية.

لهذه الأنظمة أعراف ودساتير في غاية العراقة، مثل بريطانيا التي تُحكم من خلال "الأعراف الدستورية" المستندة أصلاً على أربعة نصوص بدأت مع "الماغنا كارتا" في العام 1215، ثم "الهابياس كوربس"، و"شرعة الحقوق"، و"عريضة الحقوق". وهي نصوص وضعت لضرورات تبعد التهديد عن سلطة الملك، وتنظّم العلاقة بينه وبين رعاياه.

أمّا دستور الولايات المتّحدة الأميركية الذي وضع في العام 1784 فلا يشتمل إلا على (7) مواد لا غير، عُدّلت (27) مرة فقط منذ وضعه، كان أخرها في العام 1992، لصعوبة عملية التعديل.

بينما تُعتبر فرنسا مختبر الدساتير لكثرة ما تنقّلت بين الأنظمة الملكية والجمهورية منذ ثورتها في العام 1789، فأنتجت دستوراً يوزّع الصلاحيات التنفيذية بين رئيس الجمهورية، والوزير الأول (رئيس الوزراء)، أو ما يصطلح عليه: "نظام برأسين". كان آخر دساتيرها في العام 1958، وآخر تعديل عليه في العام 2008.

أما سويسرا، فهي الدولة الوحيدة في العالم التي تعتمد "الديموقراطية المباشرة"، أي أن الناس تجتمع في ميدان، أو قلعة لتنتخب مسؤولي الدولة بشكل مباشر وبرفع الأيدي. هذه واحدة من أهم مميزات هذا النظام الذي يحكم من مجلس رئاسي، يتكوّن من (4) أعضاء، يمثّلون القوميات الأربعة في البلاد، ويحق لأي مواطن فيه اقتراح تعديل أي قانون أو مادة في الدستور، شريطة جمع عدد معين من تواقيع السكان. تنص المادة (25) من دستوره المقر منذ العام 1874 التي مازالت سارية إلى اليوم: "يحظر حظراً باتّاً ذبح الحيوانات دون تخدير"!.

أنظمة عريقة، وضعت آليات صعبة ومعقّدة لعملية تغيير دساتيرها لضمان نزاهة الحكّام، وللحفاظ على كياناتها السياسية. كما ضمنت علاقات متوازنة بين سلطاتها الثلاث، التشريعية، والتنفيذية، والقضائية. بحيث لا تتدخّل واحدة باختصاص الأخرى أو تطغى عليها.

هذا ما يميّزها عن أنظمتنا، كالحالة السورية مثلاً. إذ بعد وفاة الرئيس السوري الأسبق حافظ الأسد في العام 2000، اجتمع "مجلس الشعب السوري" في غضون ساعات لتعديل الدستور المقر في العام 1973، والذي عُدّل لمرة واحدة قبل ذلك في العام 1981 ليجيز لرئيس الجمهورية وضع علم الدولة الجديد. خُفّض عمر رئيس الجمهورية من (40 عاماً) إلى (34)، فنجحت أول عملية توريث في "الأنظمة الجمهورية" في العالم العربي (ربّما كان عليهم تحديد تاريخ ميلاده أيضاً!)، ليتولّى بشار الأسد إضافة إلى رئاسة الجمهورية، رئاسة "مجلس القضاء الأعلى"، والأمين العام "لحزب البعث"، والقائد الأعلى للقوات المسلحة، إضافة إلى العديد من المناصب الأخرى.

آنذاك، اعترض عضو "مجلس الشعب" منذر الموصلّي على ذلك، فلفّقت له عشرات التهم، ووبّخ بأقسى العبارات على الملأ لأن الجلسة كانت تنقل على الهواء، عدا عن المضايقات والتهم التي وجهت له فيما بعد.

جدير بالذكر هنا أن مجلس الشعب ينتخب على أساس أغلبي على مستوى المحافظة. وتهيمن قوائم "الجبهة الوطنية التقدّمية" على (70%) من مقاعده، أي أن هامش الوصول لمن هم خارج هذه القوائم (30%) أو أقل، لأن "الانتخابات" تجري تحت إشراف الأجهزة الأمنية.

بعد قيام الثورة في العام 2011، أقدم النظام في العام 2012على تغييرات للدستور بدت وكأنّها فُصّلت على مقاس بشار الأسد بالتمام والكمال، فاشترطت المادة (85): "حصول المرشّح على موافقة (35) عضواً من أعضاء مجلس الشعب". هؤلاء البالغ عددهم (250)، أي أن المجلس يستطيع أن يُرشّح (7) أعضاء فقط، عدا عن أن المادة نفسها تشترط "إقامة المترشّح لمدة (10) سنوات متواصلة في سوريا".

الغريب هنا، أن "المعارضة" تتعامل مع هذا الواقع بالاحتجاج، وبما يفضح ارتباكها الذي يُعبّر عن نية في خوض غمار تجربة "الانتخابات" في حزيران القادم، وكأن الثورة التي كان من نتائجها تدمير النظام لبنية المجتمع السوري، والتي تحتاج إعادة ترميمها لسنوات طويلة وإمكانيات جبّارة، وكأنها قامت لتحسين بعض الشروط السطحية، هذه الشروط التي دغدغت طموحات البعض كالرئيس السابق "للائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة" أحمد معاذ الخطيب، الذي رُوِّج له بحملة ترشيح على مواقع التواصل الاجتماعي، ليخرج ببيان رمادي في 3 آذار الماضي على صفحته الشخصية في الفيسبوك يقول فيه: "لا يمكن ضمان الانتخابات إلا بوجود لجان مراقبة حيادية للتأكّد من نزاهتها". الغريب، هو الصمت المريب حيال ذلك من قبل أقطاب "المعارضة".

وهذا ما يتضارب مع مفهوم الثورة بشكل تصادمي، فالثورة عملية تغيير شامل، تهدم القديم، لتبني على أنقاضه الجديد. وليست بالقطع عملية استمرار للنظام نفسه، بذات الآليات مهما بلغت درجة تحسينات قبحه. عدا عن أن النظام في سوريا هو عبارة عن بنية أمنية مافيوية، توّجت برئيس جمهورية. أي أن المسألة برمّتها تتلخّص في السيطرة الأمنية التي ظهرت للعالم أجمع عندما واجهت الحراك منذ يومه الأول بالدموية التي أوصلت البلاد إلى ما هي عليه اليوم.

هذا يعني أن النظام السوري ،بشكله الحالي، عبارة عن منظومة أمنية، لا تُسقطها، أو تغيّرها لعبة "ديموقراطية" ساذجة ومكشوفة. لابل أكثر من ذلك، أظهرت الأحداث ارتباطاته الأخطبوطية، ودوره الوظيفي إقليمياً ودولياً. وبالتالي يستحيل تغييره بآلياته الدستورية نفسها، بل بنسفه بشكل ناجز.

وهو ما يعني من جهة أخرى، أن عقلية "المعارضة"، متماثلة مع عقلية النظام الذي يُصنَّف في علم السياسة بالـ "رئاسوي" بسبب من تلك الآليات التي تسمح له بإعادة إنتاج استبدادِه.

ترتيب الواقع الجغرافي والديمغرافي لدولة الأسد

غازي دحمان

يتزامن إعلان نظام الأسد عن نيته إجراء انتخابات رئاسية جديدة مع اكتمال ارتسام خارطة جغرافية جديدة تضمن نجاح هذا الاستحقاق، واستيعاب مترتباته، مما يعني أننا أمام حالة يمكن وصفها بصناعة سورية جديدة، يجري تصميمها وفق مواصفات معينة وشروط مسبقة، وهذه حالة فريدة، إذ يجري تطويع الجغرافيا وصياغة الديمغرافيا وفق قوالب وهندسات مسبقة التصميم، حالة لم تحصل حتى في ذروة الزمن الفاشي في أوروبا، والذي مثلته "الهتلرية" في أقصى درجات عنفوانها.

لا يستطيع نظام الأسد العيش خارج أطر سورية الأسد، سورية ما لم تكن بذلك تصبح بيئة معادية وجغرافيا لا لزوم لها، ويصبح دمارها أو حرقها نتيجة طبيعية لهذا الخروج، لذا على الدوام، سعى الأسدين، الأب والابن، إلى تكييف الوقائع السورية بما يتناسب وحلمهما السلطوي العائلي، وقد صرفا في سبيل هذا الأمر ما لم يصرفاه على أي مجال اخر، بل بما يوازي ويفوق كل المجالات الأخرى. وعلى الدوام كانت سورية الأسد أهم بكثير من سورية الوطن وأسمى وتستدعي شراسة أكبر في الدفاع عنها من سورية الوطن، احتلال إسرائيل لجزء من سورية الوطن احتمل أربعة عقود ولم يكن ثمة حاجة لاسترادها ولم يشكل ذلك خطراً داهما، وخروج الأطفال والشباب بمظاهرات ضد سورية الأسد أستدعى استنفار كل الطاقات وحرق الحجر والبشر دفاعا عن سيادة سورية الأسد.

في التطبيق العملي لذلك، يكشف مسار الحراك العملاني لقوات النظام والأطراف المؤيدة له، عن مساعي حثيثة لتشكيل بنية سورية جديدة، جغرافياً واجتماعيا، في الشكل لا تنطبق على حدود انتشار الوطنية السورية بحدودها الجغرافية ما بعد الاستقلال عن فرنسا، وبالتالي فهي بنية مفارقة للحالة التاريخية السورية، وتنذر برسم معالم جديدة ليس لسورية وحسب، وإنما على المستوى الإقليمي الأشمل، أما في المضمون فهي بنية مختلطة ببعد وظيفي واحد يهدف إلى صياغة سورية جديدة مؤيدة ومتماسكة مقابل سورية متمردة ومشتتة.

دولة النظام تلك ليست دولة طائفية على ما حاولت الكثير من التحليلات تسليط الضوء عليه، وإن كانت تنطوي على سيطرة عسكرية وسياسية لطائفة مقابل تهميش طوائف أخرى، فهي وفق المنظومة الجغرافية التي يراد تكريسها بها تبدو دولة ما فوق طائفية، متجاوزة للطوائف وذلك لاشتمالها على طيف واسع من المكونات السورية، او جميع المكونات التي تقع في مدار هلال الجغرافية المستهدفة، في حين أنها تبدو ذات طبيعة أيديولوجية، سواء لجهة انطوائها على الفئات المؤيدة لنظام الحكم، آو لجهة ارتباطها الجغرافي والديمغرافي بالشرايين الاجتماعية وطرق المواصلات الخاصة بما يسمى حلف الممانعة.

من دمشق جنوبا إلى شواطئ المتوسط غرباً، وما بينهما القلمون وحوض العاصي، ترتسم دولة النظام، المواقع الخارجة عن هذه الخريطة لا تعدو سوى كونها ثغور أو قواعد متقدمة للدفاع عن حدود هذه الدولة، في الجنوب لجهة القنيطرة او درعا، وفي الوسط والشمال باتجاه إدلب وحلب. جل النشاط والفعالية العسكرية لقوات النظام تتركز في هذه المناطق، كما توجد هناك أيضا أكثر مواقعه العسكرية أهمية، إضافة لذلك تقع ضمن هذه المنطقة شبكة خطوط مواصلاته التي تربطه بحلف الممانعة، سواء عبر القلمون بجبال لبنان الشرقية وحليفه حزب الله، او عبر ريف حمص الشرقي الذي يصله بالعراق، او من خلال المنفذ على العالم الخارجي عبر موانئ البحر المتوسط.

غير أن البعد الأيديولوجي في حالة الصراع القائمة ينطوي، وهذه حقيقة واقعية، على بعد مذهبي، بحيث تصادف أن الحدود وطرق المواصلات التي تتضمنها دولة النظام، هي أيضا حدود الفصل بين بعض المكونات في المنطقة، كما أن طرق المواصلات تكمن أهميتها اللحظية في مدى ضخها للقوة البشرية القادمة للدفاع عن النظام، سواء لجهة لبنان أو العراق، والأمر نفسه ينطبق على حدود سورية الخارجة عن سيطرة النظام، ذلك ان وظائف طرق مواصلاتها هي ذات الوظائف السابقة من حيث استخدامها كممر يعبر عليه المقاتلون المؤيدون للثورة، وإن غلب على أولئك القادمون انتماءهم لمكون مذهبي مقابل.

وإذا كانت دولة النظام تأخذ الكثير من تعيناتها ومواصفاتها، ليس من تشكّلها وحسب، وإنما أيضا من التشكّل الذي تحاول صناعته في المقلب المقابل، فإن هذا التشكّل لا يبخل بمنحها مزيداً من المبررات وأسباب الشرعية، وإذ تظهر دولة النظام أكثر قدرة على الانسجام السياسي والتواصل الجغرافي وكذا التماسك العسكري، فإن الكيان، الكيانات، المقابلة تنطوي على درجة عالية من التفكك، بالأصل هي ليست نواة لمشروع دولة أو كيان، لا في البرنامج ولا في المنهج، كما تنطوي على حالة صراعية بسبب تنافر مكوناتها، فضلا عن كونها تعني فيما تعني حالة من الفوضى الإقليمية السلبية، وهذه الحالة عمل النظام الذي احتكر السلطة المركزية وموارد الدولة السورية على تظهيرها وإبرازها باعتبارها الصفة الأبرز للمناطق الخارجة عن سيطرته، ويأتي هذا السلوك في سياق جهده لإبراز حالة التمرد وتعميمها وإلغاء الصفة الثورية، وهو في ذلك يعيد بناء تجربة أنظمة أميركا اللاتينية التي واجهت حركات تمرد، وخاصة في الأقاليم البعيدة عن المراكز والتي تنطوي على مكونات عرقية مختلفة، وظلت تلك الأنظمة محافظة على شرعيتها كما أنها لم تحاسب على ما ارتكبته بحق بيئات المتمردين، تلك واحدة من وظائف تشتيت الجغرافيا السورية.

تلك هي سورية الجديدة التي يسعى نظام الأسد الى بناءها وترسيخها في الواقعين الإقليمي والدولي، حدودها صارت ظاهرة وشبه معلنة، أما تثبيتها بحكم الأمر الواقع فهو قضية لا تتجاوز مدتها تاريخ حصول الانتخابات الرئاسية، فسورية التي ستنتخب باتت جاهزة. وسورية هذه هي التي ستنتخب بالروح والدم، هي التي ستبرق للأسد بأن سورية اختارتك لم يعد خيارك ولا قرارك، ما عليك سوى تلبية النداء، فالطغاة وقحون لدرجة أنهم لا يأبهون كثيرا لمشاعر اخرى غير تلك التي تعظم سياق مجدهم وطغيانهم، لا يأبهون للابتذال مهما زاد منسوبه، تلك بالأصل بيئتهم التي ينتعشون في ظلالها.

الأهمية الاستراتيجية والعسكرية للجبهة الجنوبية

موسى القلاب*

بعد أشهر من الجمود الميداني في سوريا، صدرت سلسلة من التقارير من واشنطن والقدس وعمان والخليج تشير إلى وجود خطة سرية جديدة يجري بذلها لفتح "الجبهة الجنوبية" ضد نظام بشار الأسد. تتمحور الخطة المقترحة حول هدف توحيد جهود عناصر المعارضة المنقسمة، والذين غالباً ما يكونون من مجموعات المتمردين المعتدلين والعلمانيين قليلو الفعالية، وإمدادهم بالمزيد من المال والأسلحة المتطورة والدعم الاستخباري.

لقد بات واضحاً للعيان أن جبهة حوران الجنوبية أخذت تمسك بزمام المبادرة في إطار قوى المعارضة السورية التي تضغط على النظام من جميع الجهات، وذلك في إطار التقدم نحو العاصمة دمشق.

عندما يرى المحللون الاستراتيجيون والعسكريون أن الجبهة الجنوبية ومقرها درعا، هي التي سوف تصل قبضتها الى قلب دمشق قبل غيرها، فإن هذه الرؤية لها ما يبررها، ليس من منظور أن لكل ثورة شرارة، وأن شرارة الثورة السورية انطلقت فعلاً لا قولاً من قبل أطفال درعا الشجعان. ولكن من منطلق أن الجبهة الجنوبية لها ميزات استراتيجية وعسكرية غاية في الأهمية وهي التي تقض مضاجع النظام.

الأهمية الاستراتيجية

تنبع هذه الأهمية من منطلق أن الموقع الجيو ستراتيجي لمنطقة حوران التي تخنق النظام من الجنوب هو الأكثر تأثيراً في حسم الموقف الاستراتيجي المترنح منذ أكثر من ثلاث سنوات لصالح المعارضة. كما أن هذه المنطقة يسهل دعمها من الناحية الاستراتيجية من قبل حلفاء المعارضة في منطقة الخليج من خلال الموقف الاردني المحايد نسبياً والرافض لداعش والنصرة. يُضاف لذلك بعد منطقة حوران عن دائرة النفوذ الإيراني والعراقي المباشر الموالي للنظام السوري، ونفوذ القوى الجهادية المعارضة للجيش الحر والمعتدلين ، مقارنةً بالجبهتين الشرقية والشمالية. من هذا المنطلق تعلق المعارضة السورية آمالاً كبيرةً على الجبهة الجنوبية التي شكلت مؤخراً زخماً عسكرياً كبيراً، وبعداً استراتيجياً عميقاً من حيث ان الجبهة الجنوبية الممتدة من الجولان غرباً حتى أطراف سهول حوران شرقاً، تضم مقاتلين من فصائل ثورية مسلحة معتدلة وشبه موحدة، أخذت تحارب نظام الرئيس بشار الاسد في جنوب البلاد بهدف فرض سيطرتها على المنطقة قبل التقدم نحو العاصمة دمشق.

الأهمية العسكرية

تنبثق الأهمية العسكرية للجبهة الجنوبية من وحدة قوى المعارضة السورية واعتدالها وتوازنها. وكذلك سهولة حصولها على إمدادات بشرية وتسليحية ولوجستية من الخارج والداخل السوري. إضافةً لقربها ميدانياً من العاصمة دمشق، حيث تمثل هذه المنطقة الخاصرة الجنوبية الرخوة للنظام السوري، والقبضة الحديدية للمعارضة السورية.

عبرت المعارضة السورية عن الأهمية الاستراتيجية والعسكرية لجبهة حوران الجنوبية من خلال ما أدلى به من عمان العميد المنشق ابراهيم الجباوي، مساعد قائد شرطة حمص السابق ومدير الهيئة السورية للإعلام والناطق الرسمي باسم الجبهة الجنوبية ان الجبهة تأسست قبل نحو شهرين وتضم أكثر من 55 فصيلاً ثورياً مسلحاً يقدر تعدادها بحوالي 30 الف مقاتل. مضيفاً أن الهدف من إنشاء الجبهة هو إسقاط نظام بشار الاسد أولاً، ثم الانطلاق لإقامة دولة سورية ديمقراطية مدنية متعددة الأطياف السياسية بحيث تحفظ حقوق الاقليات وتجد الارضية الخصبة للعيش الكريم المشترك لكافة مكونات الشعب السوري.

تمكن الجيش الحر ميدانياً من السيطرة على مواقع عسكرية مهمة تابعة للنظام السوري في درعا قرب الحدود مع الأردن، مطلقاً "اسم بركان حوران" على عملياته التي جاءت ردًا ميدانياً على أعمال العنف التي ترتكبها قوات الأسد ضد المدنيين السوريين وقوات المعارضة. أكدت قوات المعارضة مؤخراً أن اشتباكات عنيفة حصلت بين كتائب المعارضة وقوات النظام في بلدة "النعيمة" في ريف درعا، تزامنت مع قصف الجيش الحر لكتيبة الرادار في إطار معركة "بركان حوران". من أهم النتائج العسكرية أن الجيش الحر سيطر على بلدة "داعل" في ريف درعا، وعلى مقار عسكرية وعلى شريط يقع على طول الحدود بين سوريا والأردن.

لقد ضمت الجبهة الجنوبية لوائي اليرموك وشهداء حوران، وخاضت العديد من المعارك النوعية، وحققت نتائج إيجابية وانتصارات عسكرية على قوات الاسد على الأرض السورية المحررة في القنيطرة ودرعا وبقية المناطق في جنوب سوريا. تجسدت وحدة القرار الاستراتيجي والتنفيذ العسكري منذ فشل جنيف – 2 حينما عقد أكثر من 16 فصيلاً مسلحاً العزم على تحرير موقع عسكري استراتيجي تتواجد فيه قيادة لواء "61" المسؤول عن حراسة الشريط الحدودي مع منطقة الفصل مع إسرائيل. لعل من أهم نقاط القوة في الجبهة الجنوبية أنها لا تضم جماعات متطرفة مرتبطة بتنظيم القاعدة، مثل جبهة النصرة أو منافسها تنظيم الدولة الاسلامية في العراق والشام "داعش". ذلك لأن التشرذم والفرقة في جميع المناطق لا يؤديان إلى نتائج إيجابية وانتصارات عسكرية حاسمة. هذا التوجه الجديد المنطلق من الجبهة الجنوبية يعني توحيد جماعات معارضة معتدلة تحت ائتلاف واحد ينبذ التطرف والفرقة في صفوف المعارضة السورية. لقد انقلب ميزان القوة التكتيكي في القطاع الغربي من جبهة الجنوب، لصالح قوات المعارضة بعد تحرير تل الجابية الاستراتيجي بسلاح غرفة عمليات الفاتحين، فسقط أخيراً اللواء "61" الذي يتمركز على قمته.

يبدو أن لدى الجبهة ما يكفيها من الأسلحة الخفيفة، لكنها كبقية جبهات المعارضة السورية تفتقر إلى الأسلحة النوعية، مثل صواريخ الكتف للدفاع الجوي، وتلك المضادة للآليات المدرعة، التي تساعد في صد الغارات الجوية وهجمات الدبابات لقوات النظام.

فإذا ما تحقق هدف التسليح المتقدم ووحدة القيادة وحشد القوة فإن الجبهة الجنوبية سوف تكون قادرةً على تحرير جميع المناطق المحاذية للعاصمة، حيث بعدها ستكون قواتها على أبواب دمشق.

*عميد متقاعد، باحث استشاري في مركز الشرق للبحوث– دبي

الانتخابات الرئاسية: المضحك المبكي في وصف الواقع السوري

حكم عاقل

في إحدى النكات "الفيسبوكية" يصرح رامي مخلوف أنه مستعد للنزول عند خيار الشعب السوري ليقبل أن يكون ابن خال أي رئيس سوري قادم! هكذا يعبر السوريون كعادتهم بحسهم الفكاهي وخفة دمهم عن واقع أحوالهم وهواجسهم وتصوراتهم، وعذاباتهم أيضا.

هو واقع الحال والمضحك المبكي، فبشار الأسد ليس رمزاً لشخص بقدر ما هو رمز لزمرة ضيقة من المستفيدين والمتنفذين كانت أضيق من الوطن بكثير، بل حتى أضيق من الطائفة نفسها. واستمرار بشار الأسد يعني استمرارا لهذه الزمرة، وضمانة لشبكة تحالفاتها ومصالحها الداخلية والخارجية التي نسجتها عبر عقود، متحكمة بمصير البلد بل حتى بملفات المنطقة الأكثر حساسية.

يعلم الأسد ومن حوله أنه ليس بحاجة لشرعية انتخابية طالما امتلك النظام "شرعية" الأمر الواقع. فيمضي في مسلسل الانتخابات رغم أنف أصدقائه و أعدائه معاً، ليبرهن للجميع مدى سيطرته على الوضع ومدى استقرار أركان نظامه، وهو ما يمهد لعملية سياسية محتملة في "جنيف3-"، عادت روسيا للتذكير بها، وهذه المرة على أسس ومعطيات جديدة أكثر رحابة مما فرض عليه في "جنيف1-".

بعدما ضمن الدستور المعدل والمستفتى عليه تجريد العديد من السوريين من "سوريتهم"، ستمارس الموالاة "حقها" الانتخابي باختيار مرشحها بشار الأسد بكل حرية، أما المناطق التي لا تخضع لسلطة النظام والمصنفة معارضة ستحرم من حقها في مقاطعة الانتخابات، وما عرف بالأكثرية الصامتة ستخرج عن صمتها مجبرة لتشارك في الانتخابات كي تضمن لها تذاكر العبور عبر حواجز النظام التي تُقطّع أوصال المدن والمناطق. أما المغتربون من السوريين الذين يفكرون بالعودة في المدى القريب لزيارة وطنهم سيضطرون لدفع ثمن رحلة آمنة دون تأخير في قاعات أمن المطار أو المراكز الحدودية.

كتّاب ومخرجو الدراما الانتخابية السورية والمنتجة هذه المرة محلياً يبدو أنهم يعتنون بالتفاصيل الدقيقة، فكان لا بد من عدد من المرشحين حتى لا تتحول الانتخابات إلى استفتاء كما اعتاد المشاهد/الشعب السوري، وبما أنه وفي أي عرس ديمقراطي تُرفض أوراق مرشحين، وجدوا أن اكتمال الحبكة يقضي بأن يتقدم مسيحي بأوراقه إلى المحكمة الدستورية مع أن الدستور ينص على أن دين رئيس الدولة هو الإسلام. الاستحمار يبدو جزءا ضرورياً من الحبكة الدرامية.

عموما ومنذ بدايته، يتابع السوريون هذا المسلسل بحماس شديد. يتساءل بعضهم كيف تجرّأ البعض فرشّح نفسه؟ البعض يرى فيه نوعاً من الذكرى للتاريخ الشخصي للمرشح أو لتاريخ العائلة، والبعض الآخر يجدها وقد تمت بتوجيه من "فوق". يشتد الحماس حين يدور الحديث عن الحملات الانتخابية للمرشحين، ما هو برنامجهم الانتخابي؟ كيف سيطرحون برنامجاً في وجه المرشح الرئيس الحالي والقادم؟ هل سيسمح لهم فعلا بفرص متساوية لتسويق أنفسهم عبر وسائل الإعلام الرسمية وشبه الرسمية؟ هل ستقام مناظرات تلفزيونية بين الأسد ومنافسيه مثلا؟ ما هي حجم الانتقادات التي قد يوجهها مرشح ما لمنافسه الأسد؟ هل سيفلت هذا المرشح من قبضة الأمن لاحقا؟ هل سيفوز أعضاء مجلس الشعب الذين منحوا التزكية لمرشح خلا بشار الأسد في أي انتخابات قادمة لمجلس الشعب؟ هي أسئلة عدة وإن اتسم بعضها بالجدية فإن بعضها الآخر لا يخلوا من السذاجة أحياناً ومن الفكاهة أحياناً أخرى.

في نكتة "فيسبوكية" أخرى تظهر صورة المرشح بشار الأسد وهي تحمل عبارة "انتخبوا مرشحكم لرئاسة الجمهورية" وفي أسفلها صور للمرشّحين الآخرين يظهر فيها كل مرشّح وهو يشير بإصبعه نحو صورة الأسد مع عبارة تقول "انتخبوا مرشّحكم لرئاسة الجمهورية"!

وربما كانت التساؤلات الأهم والأكثر جدية التي يطرحها السوريون، على أنفسهم على الأقل، هي تلك التي تدور حول ما سيحمله البرنامج الانتخابي للرئيس الأسد ونظرته لمستقبل سوريا، ما هي وعوده الانتخابية؟ ما هي خطط الإصلاح وما هي حدوده؟ وما هي الحلول التي سيطرحها للخروج من المأزق؟ هل سيطرح مجدداً نظرية العصا السحرية الغائبة التي طرحها حين ورث الحكم للمرة الأولى حين كان الإصلاح أيسر ألف مرة مما هو اليوم في ظل سيطرة نزعة "نيكروفيلية" (الشغف بالتدمير) عارمة؟

هناك نكتة كررها السوريون في كل مرة يُستفتون فيها على رئيس الجمهورية ويحصد المستفتى عليه تسعات أربع أو في حدودها، أن اجهزة الأمن السوري تلاحق تلك النسبة الضئيلة التي رفضت تمديد الولاية للرئيس. هي نكتة طبعا لأن المفارقة فيها تكمن أن الجميع يعلم أن هذه النسبة وهمية بقدر ما هي النسبة المقابلة ملفقة أيضاً. لكن هذه المرة الوضع مختلف فهي ليست استفتاء، وإنما يفترض أنها انتخابات تعددية تُجرى لأول مرة في التاريخ السوري. لذا حتى نكاتها ستكون مختلفة.

حتى لو فاز بشار الأسد في هذه الانتخابات بنسبة تتعدى 90% من أصوات المشاركين في التصويت، فعليه، من وجهة نظر منطقية وإحصائية وديمقراطية، أن يضمن مشاركة شعبية في الانتخابات بنسبة ربما لا تقل عن الخمسين بالمائة من أجمالي من يجب أن يقيدوا في الجداول الانتخابية حتى تكون تلك الانتخابات معبرة نوعاً ما عن إرادة الشعب السوري. فهل يستطيع النظام ضمان ذلك بعد أن أصبح ربع الشعب لاجئاً ونزح ربعه الآخر وقتل وأعتقل وخطف وغيّب مئات الألوف؟ ربما لن يعدم الوسائل في سبيل ذلك.

المجتمع الدولي المنقسم إزاء الأزمة السورية لن يستطيع منع العملية الانتخابية، ولا المعارضة السورية تستطيع ذلك، وهي المنشغلة بتحالفاتها وانتخاباتها واستقالاتها والتراجع عنها، وبممارسة السياسة مع السياسيين بدل ممارستها مع الجمهور السوري وتفاصيل واقعه اليومي. وجل ما يمكنها فعله هو الطعن بشرعية الانتخابات قبل الطعن بنتائجها، لتعجز مجدداً عن مد يد العون للسورين، فتستمر حالة الفصام بين المعارضة من جهة وبين الواقع الميداني والإنساني في الداخل السوري، وفي مخيمات اللاجئين من جهة أخرى، بل بين المعارضة والمستقبل السوري أيضاً.

مصر: أحكام إعدام لكوادر من «الجماعة» وتصاعد العنف مع اقتراب الاستحقاق الرئاسي

■ القاهرة- «البديل»:

تتصاعد أعمال العنف في مدن مصرية بالتزامن مع اقتراب موعد الانتخابات الرئاسية المصرية التي ستجرى في 26 و27 من الشهر الجاري، حيث شهد يوم الجمعة الماضي تفجيرات عدة. وأفاد مصدر رسمي بوقوع قتيلين، أحدهما ضابط برتبة ملازم أول، في تفجيرين في العاصمة، بينما قتل جندي وجرح ثمانية أشخاص في تفجيرين انتحاريين في سيناء.

وأدان مجلس الوزراء المصري في بيان التفجيرات، وقال «تلك العمليات الجبانة لن تزيد رجال القوات المسلحة والشرطة البواسل إلا عزيمة وإصرارا على استكمال معركتهم الشريفة للقضاء على الإرهاب الأسود وملاحقة عناصره الإجرامية وإعادة الأمن والاستقرار.»

وتوقع مراقبون وباحثون أن تزداد وتيرة العمليات الانتحارية في مصر، وذلك على خلفية ما تعرّضت له جماعة الإخوان المسلمين منذ إقالة محمد مرسي ولغاية الأحكام الأخيرة بالإعدام على عدد كبير من كوادر الجماعة، وخاصة الحكم الأخير الذي اصدرتهمحكمة جنايات المنيا جنوب القاهرة بالإعدام على مرشد جماعة الاخوان المسلمين محمد بديع و682 متهمًا آخرين، بتهم القتل والشروع في قتل ضباط شرطة، في أحداث عنف اعقبت فض السلطات اعتصام الإسلاميين في القاهرة في آب (أغسطس) الماضي، والذي أسقط مئات القتلى.

وكانت الأحكام بالإعدام قد قوبلت برفض غربي واسع، وانتقاد منظمات حقوقية كثيرة، ورأت أن هذه الأحكام سياسية بالدرجة الأولى، وتعكس سيطرة العسكر على القضاء، وتهدف إلى إزاحة الإخوان المسلمين من المشهد السياسي، تمهيداً لحكم المشير عبد الفتاح السيسي.

وفي الوقت نفسه، فإن فوز السيسي بات أمراً محسوماً برأي المراقبين والمحللين، وأن حظوظ منافسه حمدين صباحي تكاد تكون معدومة.

لكن، موجة التشكيك بقدرة السيسي والمؤسسة العسكرية على حل مشكلات مصر المتفاقمة في تصاعد مستمر، إذ أنه من غير المرجح أن يتمكن السيسي من معالجة الأزمة الاقتصادية التي تمر بها مصر، خاصة مع بطء الأنشطة الاقتصادية، وتراجع الكثير من القطاعات منذ ثورة 25 يناير التي أطاحت بالرئيس حسني مبارك، وتوقف قطاع السياحة بشكل شبه نهائي.

وفي السياق ذاته، فإن المعالجة الأمنية لأزمة الحكم في مصر، لن تكون كافية، وهو ما أكد عليه غير تقرير دولي، إذ أنه جماعة الإخوان المسلمين تعرضت خلال تاريخها الطويل (أكثر من ثمانية عقود) إلى حالات من الاعتقال والإعدام طالت كوادرها، واضطرت للعمل السري لسنوات طويلة، لكنها ظلت تتمتع بقدرة على البقاء في مختلف الظروف.

من جهة أخرى، فإن قطاعات كبيرة من الشعب المصري تعاني من أزمة اقتصادية خانقة، وأعداد الشباب العاطلين عن العمل في تزايد مستمر، كما أن جذب مستثمرين أجانب يحتاج إلى حالة من الاستقرار السياسي والأمني، وهو ما تعاني منه مصر بشدة.

لبنان أمام سيناريو الفراغ في منصب الرئاسة

يواجه لبنان سيناريو الفراغ الرئاسي بعد أن تعذر تأمين النصاب البرلماني المطلوب في الجلسة الثانية لانتخاب رئيس الجمهورية يوم الأربعاء الماضي ، وكانت جميع الكتل البرلمانية قد حضرت الجلسة الأولى، والتي حصل فيها سمير جعجع على 48 صوتا، وحصل فيها النائب هنري الحلو مرشح كتلة جنبلاط على 16 صوتاً، وما زال الفشل في التوصل إلى مرشح توافقي متعذراً، وهو ما يعكس حدة الأزمة اللبنانية، وعدم قدرة الأفرقاء السياسيين على التوافق، في أجواء إقليمية تشهد صراعات كبرى، يضاف إليها الأزمة السورية، وتدخل حزب الله إلى جانب النظام السوري.

ودعا الرئيس اللبناني ميشال سليمان إلى تجنّب الفراغ الرئاسي، وإلى أنّ يكون الرئيس «صناعة لبنانية»، وقال إنّ «تعطيل النصاب عمل غير ديمقراطي تعطيلي»، وأضاف في كلمة أمام أعضاء السلك الدبلوماسي ضمن فعاليات مؤتمر الدبلوماسية الفاعلة برعاية وزارة الخارجية في قصر بعبدا، يوم الجمعة الماضي، أنّ «الاستحقاقات يجب أن تحصل في مواعيدها قبل انتهاء المهلة الدستورية وبالتالي تجنب الفراغ»، مشدّداً على أنّ «تدخّل الدول مرفوض خصوصا بالاختيار، ودورها يجب أن يقتصر على تشجيع اللبنانيين على إجراء الاستحقاق بموعده.»

وأشار سليمان إلى أنّه اتفق مع وزير الخارجية جبران باسيل على «تنظيم مجموعة ضغط على البنك الدولي لمساعدة لبنان»، وقال «سياستنا هي تحييد لبنان عن الصراعات وليس النأي بالنفس إنّما هذا القرار جاء في ظرف معيّن»، ودعا إلى «تمكين الجيش من الحصول على السلاح الذي يكفي كي يكون المسؤول عن السلاح، وهذا يجب أن يتم بخطوة إقرار الاستراتيجية الدفاعية»، لافتاً إلى أنه «بالتعاون مع المجتمع الدولي يمكننا حصر السلاح بيد الجيش وإقرار الاستراتيجية الدفاعية التي تنظم استعمال المقاومة للسلاح»، وإلى «أن هناك قراراً دولياً بنزع السلاح من المجموعات المسلحة واستعماله بإدارة الدولة»، وداعياً إلى «ضبط النزوح السوري والحفاظ على اللبناني أولاً»، وقال: «نرفض التوطين الفلسطيني ومن بعده السوري ومتمسكون بمبادرة السلام العربية، وعلى سوريا عدم الموافقة على تدخل أي طرف لبناني بشؤونها .

ودعا سليمان إلى «مراجعة» الاتفاقات المعقودة مع سوريا، كما دعا دمشق إلى رفض تدخل حزب الله أو غيره على أرضها، وقال: «يجب إعادة النظر بالاتفاقات التي أبرمت قبل التبادل الدبلوماسي»، مشيراً إلى «تعارض بين دور السفير ودور الأمين العام للمجلس الأعلى اللبناني السوري، وإلى وجوب «النظر بأمور أخرى» .

من جهة أخرى، رأى رئيس الحكومة تمام سلام أن «لبنان لا يزال يتأثر بمحيطنا العربي والإقليمي الذي يتأثر بدوره بالواقع الدولي، ونحن نشهد للأسف وضعاً غير مريح إقليمياً ودولياً، وهذا يتطلب منا المزيد من التضامن والتوحد، فهناك جزء من أراضينا ما يزال محتلاً، وهناك عدو «إسرائيلي» متربص بنا ويهددنا من حين لآخر بوسائل وطرق مختلفة، أما الوضع في سوريا فهو مأساوي ومزعج وينعكس علينا إن كان على مستوى النازحين أو على المستوى السياسي.

إشكالية العلاقة بين الثقافي والسياسي في العالم العربي

د. عبدالله تركماني

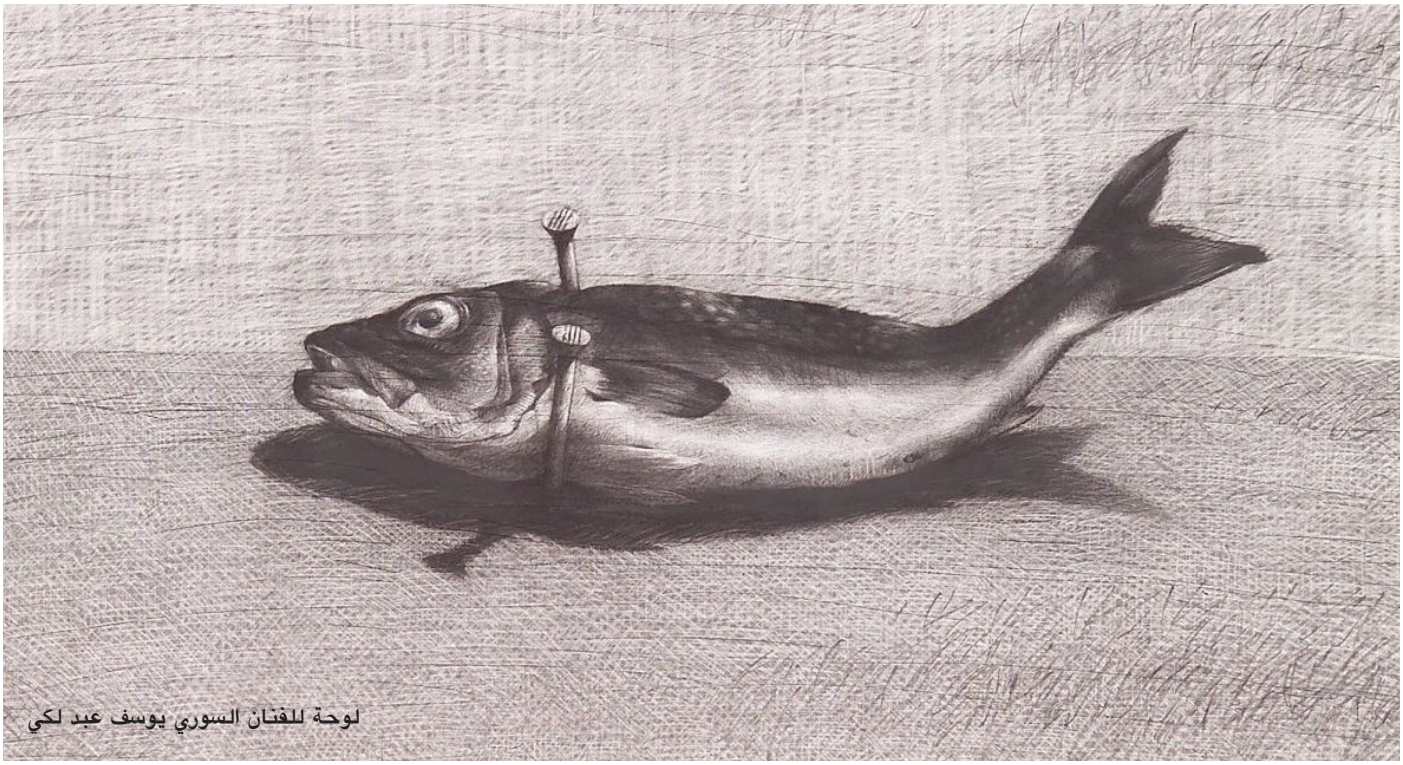

لوحة للفنان السوري يوسف عبد لكي

لايخفى على كل ذي بصر وبصيرة أنّ العجز العربي الذي بدا واضحاً في السنوات الأخيرة يعود إلى أسباب عديدة تغور في أعماق الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية العربية، ويبدو أنّ من أهم هذه الأسباب العلاقة الخاطئة بين المستويين الثقافي والسياسي، أو القطيعة العميقة بين أصحاب الرأي وأصحاب القرار.

ويعكس هذا الوضع أزمة خطيرة في الحياة العامة، فهو لا يشير إلى انعدام التواصل بين النخب العربية المختلفة التي يتوقف على تفاهمها تحقيق الأهداف الرئيسية للمجتمعات وصوغ الرأي العام فحسب، ولكنه يطرح أسئلة كثيرة حول أسلوب بناء السياسات العربية ذاتها. فهو يعكس إلى أيّ حدٍّ يؤدي عدم التواصل بين النخب الثقافية والنخب السياسية إلى تفريغ السياسة ذاتها من محتواها، مما يعني أنها سياسات تقتصر على التلمس الذاتي الإرادوي للأوضاع والمشاكل والحلول ولا تقوم على أسس سليمة من التفكير الموضوعي، وتفتقر بالتالي للرؤية البعيدة والشاملة.

ويبدو تباعد الثقافي والسياسي أمر واقع، بسبب أنّ المثقف يحمل قيم الحق والخير والعدل ويتطلع إلى المستقبل، في حين أنّ السياسي سكوني يعيش الحدث الآني بمعزل عن سياقاته وآفاقه المستقبلية. وبالرغم من هذا الأمر الواقع ، كلما انتهى مشروع عربي إلى فشل، تجد كثيراً من أصابع الاتهام تشير إلى المثقفين لتلقي على عاتقهم وزر الفشل، وتجعل منهم السبب الأساس للخيبات والانتكاسات وضياع الأحلام، وكأنهم القائمون الفعليون على أمور مجتمعاتهم وأصحاب الحل والربط فيها.

إنّ السياسة التي ندعو إلى ممارستها ينبغي أن تأخذ بعين الاعتبار الاختلالات المتولدة عن المرحلة الانتقالية التي نعيشها، والناجمة عن تخلفنا الثقافي في المجال السياسي بالضبط، والمتمثلة في ترويج فكرة خاطئة حولها بتقديمها كمجال للصراعات الذاتية واللاعقلانية وغير المجدية وكمجال للأحقاد والكراهية والاتهامات الدنيئة وإسقاط العقد النفسية لأصحابها على من يتحمل مسؤولية تدبير الشأن العام في مراحل معينة.

إنّ فلسفة الأنوار هي التي وفرت الأساس النظري للدولة الديمقراطية الحديثة التي عرفها الغرب منذ القرن الثامن عشر، بحيث يمكننا القول « إنّ الأفكار والمقولات النظرية عندما تتحول إلى أدوات للتعبئة والتغيير تغدو فاعلة في صياغة الوقائع وتوجيه الرهان السياسي «، وبذلك يكون رجال الفكر فاعلين مؤثرين في الشأن السياسي.

وفي العالم العربي، عندما يقف البعض عند عجز السياسات العربية وانحدارها وإخفاقها وانحطاطها، لا نملك إلا التأكيد على أولوية وأسبقية السياسة التي تعني الديمقراطية والمواطنة والإرادة العامة. فالسياسة التي ندعو إليها كتلة من الأعمال والأفعال، تتعامل مع الحقل السياسي كمجال للمبادرة والخلق والإبداع وكفضاء لصياغة تمفصلات جديدة مع الواقع، فلا يمكن اختزالها في قبول الموجود كأمر واقع، إنها سياسة إرادة مستمرة للمزيد من العدالة والإنصاف لصالح المجتمع. ويقتضي ذلك ضرورة إعادة صياغة عقد جديد بين السلطات العربية وبنى مجتمعاتها المدنية بكل تمفصلاته الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية، وخاصة إعادة تحديد طبيعة الحقل الاجتماعي واستقلاليته وحركيته وقواعده.

ويأخذ المثقفون، الحاملون لقضايا الشأن العربي العام، على النخب الحاكمة ترهلها وفسادها وضعف إنجازاتها في جميع الميادين وتجاهلها للمصالح والحقوق الوطنية وتعلقها المتزايد بمصالحها الخاصة الفئوية وعجزها عن بناء استراتيجيات وطنية قادرة على الوقوف في وجه التحديات العاتية التي لا تكف المجتمعات العربية عن مواجهتها. وهم يعتقدون أنّ استمرار الأوضاع كما هي ورفض التغيير وقبول مشاركة الشعب ونخبه المختلفة في الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية سوف يقود حتماً إلى مضاعفة آثار الكارثة الوطنية، وأنّ شيئاً لا يبرر أن تُترك أمور اتخاذ القرار وبلورة السياسات العامة لنخب لم تحقق نجاحاً ملحوظاً في قيادة المسيرة الوطنية وفي إدارة الموارد البشرية والمادية. وهم يعتقدون أنّ ضمان الاستقرار لا يتحقق بكبت الحريات وبالبطش وتأبيد القوانين الاستثنائية ،وإنما بالإصلاح السريع والجدي الذي يعطي للشعوب فرصة تحسين أوضاعها ومشاركتها في حمل المسؤولية ويطمئنها على نفسها وعلى مستقبلها ويعزز ثقتها بقياداتها، أما الاستمرار على النهج القديم الذي أنتج الأوضاع الكارثية الحالية التي جعلت من العالم العربي آخر منطقة من حيث النمو في العالم أجمع فلن يقود إلا إلى انفجارات قريبة ستدفع الشعوب ثمناً غالياً لها، وربما أدت إلى القضاء على جميع المنجزات الجزئية التي تحققت في الماضي.

إنّ السياسة حين تجتمع مع الثقافة يكون للقيادة معنى، وإذا حدث التباعد فيما بينهما تجدنا نقترب من الكارثة. فالسياسة بدون ثقافة لا تنتج أثراً فاعلاً، ولا تحلُّ الأمور الصعبة، وحين يضخ المجتمع إلى الساحة السياسية أفراداً غير مثقفين، جاؤوا بالصدفة، أو بالواسطة، أو كأهل ولاء، يحدث التضاد. والحل يكون في الضوابط التي يضعها المجتمع لفضائه العام: الاعتراف بالتعددية والحريات والقانون العام. وما لم نخرج من المعادلة التناقضية بين الثقافي والسياسي ونصل إلى أرضية تسمح بالتفاهم بين أهل الرأي وأهل السلطة للتعاون على بناء المجتمعات من الداخل، أي في الوعي والإرادة والضمير والوجدان، فلن نستطيع أن نخرج بشيء وسنجد أنفسنا ننحدر أكثر فأكثر في سلم الحضارة والمدنية.